نشرة صندوق النقد الدولي

دور الصندوق التمويلي

صندوق النقد الدولي يراجع كيفية تقديم مساعداته المالية

بقلم أولريك إريكسون فون ألمين
إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة
٩ أكتوبر ٢٠٠٨

- السيولة والنمو العالميان يشيران إلى ضآلة الاحتياج إلى تمويل ميزان المدفوعات
- زيادة القدرة على دخول أسواق رأس المال الخاصة تؤدي إلى تغيير احتياجات البلدان منخفضة الدخل
- أدوات إقراضية جديدة تهدف إلى سد الثغرات التي يمكن أن تشوب مجموعة أدوات الصندوق

شرع صندوق النقد الدولي في مراجعة لدوره التمويلي في البلدان الأعضاء، بغية التأكد من امتلاكه الأدوات الصحيحة لتلبية احتياجاتها في عالم يتميز بتنامي التدفقات المالية عبر الحدود ــ وتزايد ما تنطوي عليه من تعقيدات.

وقد أجرى المجلس التنفيذي أول مناقشة لدور الصندوق التمويلي في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٨، حيث صرح دومينيك ستراوس–كان، المدير العام للصندوق، أمام المجلس قائلا: "بالرغم من تاريخ الصندوق في التكيف مع التغيير، فالواقع أن أدواتنا الإقراضية ترتكز على نموذج ربما يكون قد أصبح غير مناسب لاحتياجات الكثير من البلدان الأعضاء."

تراجع الطلب على موارد الصندوق

حدث هبوط حاد في الطلب على موارد الصندوق العامة في السنوات القليلة الماضية، مع تراجع أقل في الطلب على القروض التي يمنحها الصندوق في إطار برامج القروض للبلدان منخفضة الدخل (أنظر الرسم البياني). ولكن آراء الاقتصاديين تضاربت حول ما إذا كان ذلك يمثل مشكلة حقيقية.

فالبعض يرى أن في هذا التراجع دليل النجاح. إذ أن السيولة العالمية الوفيرة ومعدلات النمو المرتفعة التي شهدتها السنوات القليلة الماضية تشير إلى ضآلة الاحتياج إلى تمويل ميزان المدفوعات من خلال الصندوق. ولا يزال الصندوق هو المؤسسة الدولية المثلى لتقديم وتنسيق مجموعة من التدابير المالية الكفيلة بمعالجة الأزمات، حسب رأي مؤيدي هذا الرأي.

قمم وقيعان في أنشطة الصندوق الإقراضية
شهد إقراض الصندوق هبوطا حادا في السنوات الأخيرة، وهو ما يرجع في الأساس إلى مناخ الاقتصاد العالمي المواتي

(بمليارات الدولارات الأمريكية، نهاية الفترة)

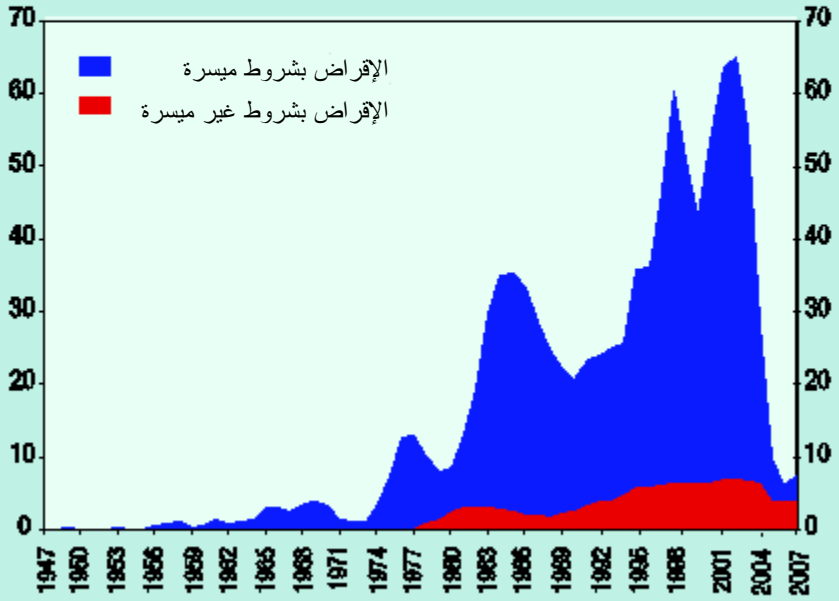

المصدر: صندوق النقد الدولي

أما البعض الآخر فكان أقل تفاؤلا، حيث أشار إلى ما يبدو من أن بعض الأعضاء يتجنبون الاستعانة بالصندوق ويسعون إلى حلول أخرى لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات. ومن أمثلة ذلك تشجيع العمل على تجميع الاحتياطيات والدخول في ترتيبات تمويلية على المستوى الإقليمي، وبناء احتياطيات دولية كبيرة، واستكشاف سبل الحصول على قروض وتمويل طارئ من مؤسسات مالية أخرى، والاعتماد على ترتيبات المبادلة الثنائية للسيولة بالعملة الأجنبية. ويرى أصحاب هذا الرأي أن أدوات الصندوق التمويلية لا توفر للبلدان الأعضاء ما يحتاجونه من خدمات، كما تقترن بشروط مكثفة، وتتيح قدرا ضئيلا من التمويل بتكلفة باهظة، وترسل إشارات سلبية للجماهير والأسواق على حد سواء (ما يعرف بالوصمة).

المنطق الحالي وراء قروض الصندوق

يواصل الصندوق من خلال أنشطته الإقراضية تقديم سلعة عامة دولية مهمة، هي حماية استقرار ميزان المدفوعات وإيجاد نظام مفتوح للتجارة الدولية، والحد من احتمالات انتشار الأزمات من بلد إلى آخر عن طريق العدوى المالية

والآثار الانتشارية النابعة من عمليات التصحيح غير المنظمة. ولا يمكن التعويل على القطاع الخاص والبلدان المنفردة في توفير هذه السلعة العامة.

وقد نوقش عدد من القضايا في اجتماع المجلس التنفيذي المذكور:

ما الذي يؤدي إلى منح قرض من صندوق النقد الدولي؟ لا يمكن الالتزام بالتمويل من الصندوق إلا استنادا إلى حاجة فعلية أو محتملة تتعلق بميزان المدفوعات، ولكن أزمات ميزان المدفوعات قد تنشأ في ظل اضطرابات محلية في المالية العامة أو القطاع المصرفي. وقد تساءل اقتصاديو الصندوق عما إذا كان ينبغي إعادة النظر في تعريف احتياجات ميزان المدفوعات ذاتها في ضوء العولمة المالية.

ما الدور الذي ينبغي أن تقوم به الشرطية؟ يُصرف معظم التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي في شكل شرائح ويخضع لمتطلبات الشرطية لضمان حل المشكلات بطريقة لا تسفر عن تدمير الرخاء القومي أو الدولي والحد من المخاطر التي يتعرض لها الصندوق. ولكن البلدان الأعضاء انخفض احتياجها للدعم المرحلي التقليدي مع تعزيزها للسياسات المتبعة وتحسن قدرتها على دخول السوق، بينما ازداد احتياجها للدعم حتى تواكب صدمات التصحيح الذاتي المحتملة وتحافظ على ثقة المستثمرين.

وطرح التقرير ثلاثة مناهج مختلفة يمكن النظر فيها لكي تحل محل الشرطية المصاحبة للقروض التقليدية في بعض الظروف:

- الاعتماد على اختبارات للأهلية تقوم على أسس انتقائية والاستعانة بالمراقبة أثناء المراجعات فحسب بدلا من اتباع سياسة الصندوق الحالية التي تقضي بتحديد تواريخ لإجراء اختبارات دورية نمطية ووضع معايير للأداء.

- تقديم الدعم في شكل قروض خالصة بدلا من تقديمها في ظل ترتيبات للقروض المقسمة إلى شرائح، حسب سجل أداء البلد المعني في الماضي وسياساته الحالية.

- استخدام الضمانات بدلا من الشرطية، وإعادة النظر في أدوات الصندوق الإقراضية.

وحدد التقرير عددا من برامج الإقراض الجديدة، كل منها مصمم لسد ثغرات متصورة في مجموعة أدوات الصندوق.

- *أداة لإصدار الإشارات فقط:* يمكن أن ينظر الصندوق في إتاحة أداة دعم السياسات (PSI) لجميع بلدانه الأعضاء، أو إنشاء أداة لإصدار الإشارات تشبه أداة دعم السياسات للبلدان متوسطة الدخل.

- *أداة لمنع وقوع الأزمات:* ينظر الصندوق منذ فترة في إنشاء أداة جديدة للسيولة. ومن الأفكار التي طرحت مبدئيا "خط الموارد السريعة". فقد اقترح اثنان من المديرين التنفيذيين كل على حدة إنشاء ما سُمى "خط الاستقرار المالي".

ويمكن تصميم هذه الأدوات تصميما خاصا يجعلها قادرة على تعزيز دفاعات البلدان الأعضاء ضد أزمات الحساب الرأسمالي. ورغم الاتفاق العام على أهمية خصائص التصميم، فقد تأخر التقدم في إنشاء أداة جديدة للسيولة بسبب قضايا متنوعة، منها ما يتعلق بكيفية تناول مشكلة "المبادِر الأول" (فالبلدان تشعر بالقلق من احتمال أن تخطئ الأسواق في فهم الالتزام بالمشاركة في الدعم العاجل فتعتبره علامة على مشكلة وشيكة)، والخوف من إنشاء أداة لا تستخدم في نهاية المطاف.

● *أداة للسيولة قصيرة الأجل:* قد يمر أعضاء الصندوق الأكثر تقدما بفترات من الاضطراب عندما يحتاجون إلى سيولة قصيرة الأجل بالنقد الأجنبي خلال وقت قصير. وتعتمد هذه البلدان في العادة على مبادلات النقد الأجنبي مع البنوك المركزية. ويتجنب الصندوق حتى الآن القيام بأي دور في مثل هذه المعاملات، ولكن ما الذي يدعو إلى عدم قيام الصندوق بدور في هذا الصدد؟ فيمكنه إنشاء تسهيل صرف سريع للسيولة على أساس قصير الأجل وإتاحته للبلدان التي تتمتع بسجل أداء بالغ القوة وأطر للسياسة بالغة الفعالية.

● *تسهيل "هادئ"*: أخيرا، هل يمكن تقديم التمويل من الصندوق دون إعلان ذلك للاطلاع العام؟ بالرغم من أن هذا التسهيل التمويلي يتعارض مع الاتجاه العام نحو زيادة الشفافية في الصندوق وبين بلدانه الأعضاء، فمن شأنه الحد من الوصمة المتصورة التي ترتبط بالاقتراض من الصندوق والتي قد تتسبب في إحجام البلدان عن التماس المساعدة منه.

وطرح اقتصاديو الصندوق أيضا إمكانية إلغاء برامج القروض التي يندر استخدامها، أو على الأقل إصلاحها، بما في ذلك تسهيل الاحتياطي التكميلي وتسهيل التمويل التعويضي وتسهيل الصندوق الممدد.

مساعدة البلدان منخفضة الدخل

يشيع استخدام إطار تسهيل النمو والحد من الفقر(PRGF) بين البلدان الأعضاء وسوف يظل يحتل موقعا محوريا في أنشطة الصندوق مع البلدان منخفضة الدخل. ولا تزال هذه البلدان تتلقى الدعم لسياساتها التي تصدر إشارات بشأن جودتها في ظل "أداة دعم السياسات" التي لا تنطوي على إقراض فعلي. غير أن البلدان منخفضة الدخل مع زيادة قدرتها على دخول أسواق رأس المال الخاصة تزداد احتمالات التحول في احتياجاتها نحو الدعم قصير الأجل لميزان المدفوعات، والمشورة بشأن السياسات، وإصدار الإشارات للأسواق.

واستجابة للطفرة الحادة والمفاجئة في أسعار الغذاء والسلع الأولية العالمية، قرر المجلس التنفيذي في ١٩ سبتمبر الماضي إدخال تعديلات على تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية لتحسين قدرة الصندوق على تقديم المساعدة السريعة عند الحاجة. ولكن البلدان منخفضة الدخل تواجه في نفس الوقت احتياجات قصيرة الأجل نابعة من الداخل تتعلق بميزان المدفوعات. ونظرا لعدم إمكانية تلبية هذه الاحتياجات التمويلية باستخدام تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية، الذي يهدف إلى لمعالجة الصدمات الخارجية فحسب، فبإمكان الصندوق أن ينظر في إنشاء "اتفاق للاستعداد الائتماني"

يخصص للبلدان متوسطة الدخل. وجدير بالذكر أن اتفاقات الاستعداد الائتماني من التسهيلات الأوسع انتشارا بين البلدان الأعضاء منذ بدء تطبيقها في عام ١٩٥٢.

الخطوات القادمة

قال السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام الصندوق، في اجتماع المجلس التنفيذي إن "من الضروري أن يكون لدى الصندوق وظيفة إقراضية قوية تفي باحتياجات بلداننا الأعضاء. ويتمثل أحد أهداف الصندوق الرئيسية التي ينبغي أن يحافظ عليها في إعطاء الثقة للبلدان الأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق لهم، مثلما نصت عليه اتفاقية تأسيسه." وقد أصبح من الواضح أن الإصلاح ضروري كي يتمكن من أداء دوره.

ولن تستمر مناقشة كل الأفكار المطروحة في دراسة خبراء الصندوق. وسوف تركز خطة العام القادم على خمسة مجالات عامة، هي إقامة إطار تحليلي لأنشطة الصندوق الإقراضية؛ ودفع الجهود الرامية لإنشاء أداة جديدة لمنع وقوع الأزمات؛ ومراجعة حدود استخدام موارد الصندوق وشروط التمويل منها؛ وإعادة النظر في استخدام الشرطية؛ والنظر في أدوات الإقراض للبلدان منخفضة الدخل.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

تساءل اقتصاديو صندوق النقد الدولي عما إذا كان يتعين إعادة النظر في تعريف احتياجات ميزان المدفوعات بالنظر إلى العولمة المالية
(الصورة: Issouf Sanogo/AFP)